تقلبات أسعار النفط وأثرها على اقتصاديات دول الخليج للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥) السعودية أنموذجا

أ.د عبد الرزاق حمد حسين — **مهند خليل إسماعيل**

جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد — **جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد**

المستخلص :

حدة التقلبات التي تعاني منها أسعار النفط أصبحت تمثل تهديداً لإقتصاديات دول الخليج كونهُ يُعد عصب الحياة الإقتصادية فيها كما إنها تعتمد بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية، وبذلك تناولت الدراسة مشكلة تقلبات اسعار النفط وأثرها على إقتصاديات دول الخليج العربي للمدة (2005-2015) إذ يُعد النفط سلعة غير مرنة تتمتع بالقبول العالمي، وإن دول الخليج تمتلك إحتياطي هائل منها، مايؤهلها للتأثير بصورة قوية على السوق النفطية العالمية، فضلاً عن كونها تعتمد على عائداته في تمويل إستثماراتها، وبما إن أسعار النفط تتصف بالتقلب لذا فأن إقتصاديات هذه الدول تتأثر بشكل مباشر بأسعاره، وقد حاولت الدراسة معرفة أثر هذه الأسعار كمتغير مستقل على إقتصاديات هذه الدول من خلال الإعتماد على أهم المتغيرات الإقتصادية والتي تعكس حالة الإقتصاد في أي دولة وتم إعتبارها متغيرات تابعة وهي (الناتج المحلي الاجمالي، الدخل القومي، ميزانية الدولة متمثلة بالنفقات والايرادات).

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج مهمة وهي تأثر إقتصاديات هذه الدول بصورة واضحة بأسعار النفط ، فضلاً عن وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وبين كلاً من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وميزانيات هذه الدول إذ إن زيادة أسعار النفط تؤدي إلى زيادة كل المتغيرات التابعة المذكورة ، وإن دولة الكويت هي أكثر الدول إعتماداً على القطاع النفطي و دولة الإمارات العربية المتحدة هي أقل الدول إعتماداً عليه.

كما وأوصت الدراسة بالعديد من المقترحات أهمها العمل على تنمية وتطوير الطاقة البديلة ، وإتباع سياسة خارجية موحدة تجاه تقلبات أسعار النفط فيما يخص الإنتاج النفطي، وتقليل إعتمادها على عائدات النفط من خلال تطوير مصادر بديلة عنه وتنويع مصادر الدخل.

Abstract:

The volatility of the Oil is a threat to the Economies of the Gulf countries being the nerve of economic life because it relies heavily on oil revenues and so The study examined the problem of fluctuations in oil prices and their impact on the economies of the Arab Gulf countries for the period (2005-2015) Analytical study the oil is an inflexible commodity and it as Characterized by a global acceptance and that the Gulf States have a huge reserve of the commodity qualified to impact strongly on the global petrous market and They on revenues in Financing the same and since the oil prices are characterized by volatility The economies of these countries are directly affected by prices, and the study has tried to know the impact of these prices as an independent variable on the economies of these countries by relying on the most important economic variables, which reflect the state of the economy in any country was taken into account (GDP, national income budget, expenditure and income. .

The study reached important results, namely, the impact of the economies of these countries on oil prices, and reached a positive relationship between the prices of oil and between the GDP and national income and budgets of these countries, the increase in oil prices increase all these variables and the decline in prices is reduced significantly. The study recommends several recommendations, including the maintenance of these countries to stabilize oil prices by maintaining their production to ensure stability in their economic life, and reduce their dependence on oil revenues through the development of alternative sources and diversification of sources of income.

المقدمة:

إن أسعار النفط الخام تتحدد من قبل الدول المنتجة للنفط عن طريق سياسات نفطية خاصة وتمثل هذه الدول جانب العرض ومن ناحية الطلب على النفط فإنه يتحدد بعوامل منها النمو الإقتصادي وعدد السكان والتقلبات الإقتصادية،

ولوحظ في السنوات الأخيرة تذبذب في أسعار النفط الخام وخاصة بعد العام 2003 إذ شهد العالم عامة اضطرابات أثرت بشكل كبير على أوضاعها الإقتصادية،إذ إن دول الخليج تعد من الدول التي تمتلك احتياطيات نفطية كبيرة مما يجعلها دول مؤثرة في السوق النفطية العالمية ويجعل هذه الدول

معرضة لشتى أنواع القرارات السياسية التي يكون الغرض منها التأثير على أسعار النفط لصالح الدول المستهلكة وكما هو معلوم إن إرتفاع أسعار النفط له أثار سلبية وإيجابية فهي تعد سلبية بالنسبة للدول المستوردة وإيجابية بالنسبة للدولة المصدرة إذ تزداد دخولها وبالتالي يسهل عليها تغطية كافة جوانِب الميزانية والعكس صحيح، لذلك فإن إنخفاض سعر النفط يمثل خطراً كبيراً على إقتصاديات العديد من الدول وخاصة تلك التي تعتمد بشكل أساسي في صياغة موازنتها على واردات النفط ومنها دول الخليج.

مشكلة الدراسة:

تعد دول الخليج من الدول ذات الإحتياطات النفطية الضخمة وتمتاز بإعتمادها الكبير على إيرادات النفط المتميزة بتقلبها، وإن مايشهده العالم اليوم من صراعات سياسية تجعل إقتصادياتها تابعةَ للإقتصاد العالمي، لذلك أصبح الاهتمام بمعرفة الأسباب المؤدية إلى تقلبات أسعار النفط وماهية نتائجها السلبية والإيجابية على إقتصاديات دول الخليج من أجل تلافي تأثيرات هذه التقلبات في المستقبل.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في بحث أسباب تقلبات أسعار النفط والعوامل المسببة لها، والنتائج المحتمل ظهورها من أجل معالجتها إذ تعد دول الخليج من الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على العوائد النفطية.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (إن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على إيرادات النفط في بلدان الخليج وبالتالي على إقتصاديات هذه البلدان).

هدف الدراسة:

يتجلى هدف الدراسة في دراسة آثار تقلبات أسعار النفط على إقتصاديات دول الخليج وإتخاذ كافة الاجراءات من أجل تخفيف حدة التقلبات لإن النفط يمثل عصب الحياة الإقتصادية في هذه الدول وإن الاعتماد على الإيرادات النفطية أصبح غير مجدٍ بل وضار في الآونة الأخيرة على الاوضاع الإقتصادية لهذه الدول.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة بشكل أساسي على التحليل الوصفي. بالاضافة الى التحليل الاحصائي (القياسي).

١- بيان النتائج التي تفسر مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على إقتصاديات دول الخليج.

٢- بيان فائدة ومضار هذه التقلبات على إقتصاديات دول الخليج.

اولاً: الإطار المفاهيمي للنفط:

١: تعريف النفط :

إن النفط هو مصطلح لاتيني (petroleum) وهي يعني (وهو يعني) زيت الصخر ويتكون من جزئين إذ إن petr الصخر وoleum تعني زيت (مخلفي ،2014، 7).

والنفط هو سائل من أصل طبيعي يميل لونه بين البني إلى الاخضر الداكن ويتكون من مزيج من الهيدروكاربونات وإن الكثافة النوعية للنفط ، فكلما قل المحتوى الكبريتي للنفط الخام كلما دل ذلك على نوعيته الجيدة الذي يهتم ويسعى لايجاده منتج النفط ويعد مقياس ال APi* المقياس المستخدم لقياس كثافة النفط والذي أقره قانون المعهد البترولي الأمريكي (مباني،2007، 21).

٢: مفهوم اسعار النفط:

يعرف سعر النفط بإنه القيمة النقدية او الصورة النقدية لبرميل النفط الخام والذي يعبر عنه بالدولار الأمريكي والذي يتكون من (42) غالون أو (١٥٩) لتر ، وهناك حدين حد ادنى وحد أقصى تتراوح بينهما أسعار النفط الخام بالنسبة للحد الأقصى فهو يتحدد على ضوء الطلب على منتجات النفط المكررة وأما الحد الأدنى فيتحدد على أساس نفقات الإنتاج مضافا إليها قدر من الربح لرأس المال المستثمر وتقسم الأسعار النفطية إلى أنواع منها السعر المعلن وسعر السوق والسعر الضريبي وسعر الإشارة.....الخ (رويجع،2012,3).

---

*Api:- هو مقياس ثقل محدد يعبرعن درجة كثافة النفط طوره معهد النفط الأمريكي لقياس الكثافة النسبية للعديد من السوائل النفطية، و يُعبر عن المقياس بالدرجات و تقع معظم قيمه ما بين عشر إلى سبعين درجة ثقل إن درجة ثقل النفط المحددة تساوي ثقله النسبي إلى الماء في درجة حرارة ٦٠° فهرنهايت.

٣: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام:

تعد أسعار النفط الخام أحد اهم الأسعار التي تراقبها جميع دول العالم بكافة مؤسساتها، والنفط هو من السلع التجارية ذات الاهمية السعرية البالغة لما لهذه الأسعار من تأثيرات كبيرة على التكاليف و والانتاج واسعار السلع الاخرى وعلى النمو الاقتصادي أيضاً وهي الأسعار الاكثر تقلبا لاسباب مختلفة:-

أ- الطلب :- إن عامل الطلب هو احد العوامل الاساسية التي تلعب دورا بارزا في التأثير على أسعار النفط إرتفاعا او إنخفاضا إذ إن توسع المشاريع العالمية يمثل طلبا جديدا على النفط وإن النفط بطبيعته هو سلعة تمتاز بمرونتها الواطئة إذ إن أي إرتفاع في سعره لا يؤثر على الكمية المطلوبة منه إلا بصورة قليلة.(بوعلام،2011، 5).

ب- العرض :- إن أحد الأسباب الرئيسية التي تلعب دورا بارزاً في التأثير على أسعار النفط هي زيادة الإنتاج او إنخقاضه بالإضافة إلى إكتشاف آبار نفطية جديدة أو توقع وجود إحتياطات ضخمة تحت الأرض كل هذه العوامل تؤثر على الكمية المعروضة من النفط وبالتالي على أسعاره.

ج- موقع النفط :- إن موقع النفط الخام هو أحد العوامل المهمه في التأثير على أسعار النفط فكلما كان النفط قريب من سطح الارض كلما كانت تكلفة إستخراجه أقل وكلما كان بعيداً عن سطح الارض كلما زادت تكلفته الإستخراجية وإن هذه العوامل تؤثر وبشكل رئيس على أسعار النفط، وكذلك فإن توفر آبار نفطية بالقرب من المنافذ الحدودية هي أحد العوامل لتخفيض كلفة النفط المنقول وبالتالي التأثير على أسعاره (اضاءات،2013،3).

د- التخزين :- إن تخزين النفط الخام عامل مهم في التأثير على كمية النفط الخام المعروض ومواجهة الطلب علية فتوفر كميات كبيرة من المخزون النفطي لدى الدول المستهلكة يؤدي إلى تقليل طلبها على النفط الخام فيؤثر بصورة سلبية على الأسعار.

هـ- النمو الاقتصادي :- إذا توقع المنتجين زيادة الإستهلاك بسبب زيادة معدلات النمو الإقتصادي في العالم، في هذه الحالة سوف تكون كلفة المستخدم مرتفعة إذ إن سعر النفط سوف يرتفع عند توقع ازدياد إستهلاكه نتيجة لزيادة النمو الإقتصادي والعكس صحيح(الكواري،2009،3).

ثانياً: واقع النفط الخام في دول الخليج العربي:

١- المملكة العربية السعودية:

تقع المملكة العربية السعودية في جنوب غرب آسيا في شبه الجزيرة العربية وتغطي حوالي 70 % من مساحة شبه الجزيرة العربية وتبلغ مساحة المملكة مليوني كيلو متر مربع تقريبا (الراشد،العنيزان،2012،14).

وتعد السعودية اللاعب الأكبر في السوق النفطية العالمية بمتوسط إحتياطي من العام (2005) إلى العام (2015) بلغ (265.1) مليار برميل وبموسط إنتاج لنفس المدة بلغ (9188.2) ولجأت في بعض الأحيان إلى زيادة إنتاجها مرة وخفض إنتاجها في مرة اخرى من أجل الحصول على منافع تارة ومن أجل الاستقرار في السوق العالمية تارة أخرى ، كما انها تعتبر اكبر الدول المنتجة للنفط الخام في العالم، وصنفت المملكة العربية من قبل صندوق النقد الدولي على إن إقتصادها واحد من افضل الإقتصادات من بين الدول العشرين الكبرى من حيث النمو الإقتصادي والوضع المالي وتمتلك العديد من الحقول النفطية منها (البقيق ،الغوار، خريص، السفانية،القطيف، أبو سعفة ومنيفة) وتملك إحدى أهم وأكبر الشركات النفطية هي شركة ارامكو (التميمي،2015،2-3).

٢- الإمارات العربية المتحدة:

وتبلغ مساحتها (83.600) كم^2 وتحتل المرتبة الثانية بين دول الخليج، وأكتشف النفط في دولة الإمارات في وقت متأخر نسبياً عام 1958،إلا إن ما وضع البلد في مصاف الدول المتقدمة هو التطور الذي شهده قطاع الطاقة إذ يبلغ متوسط احتياطي النفط من العام (2005) الى العام (2015) مقدار (97.8) ومتوسط إحتياطي لنفس المدة يبلغ (2582.5) مليون برميل يومياً،وتمتلك الإمارات العربية المتحدة إقتصاداً مفتوحاً وفائضاً تجارياً سنوياً كبيراً ودخل فرد مرتفع نتيجة مساهمة النفط والغاز بشكل كبير في إقتصادها، وتمتلك العديد من الحقول النفطية منها (أم الشيف وبوحصا وباب وراشد وساحل وغيرها من الحقول النفطية)، كما وتمتلك العديد من الشركات الوطنية النفطية منها شركة أبوظبي(ادنوك) وشركة بترول الإمارات الوطنية المحدودة وغيرها(بلخضر،2013،133-134).

٣- قطر:

تقع دولة قطر في جنوب غرب آسيا وشرق شبه الجزيرة العربية مطلة على الخليج العربي، وأكتشف النفط فيها عام 1938، إذ تم العثور عليه ولأول مرة وبعمق (2500) قدم وبدأت صناعة النفط منذ ذلك الحين وتطورت تطوراً كبيراً وأصبح النفط يشكل العصب الرئيس والاساس لإقتصاد دولة قطر، وفي عام 1949 بدأت تصدر النفط عبر ميناء مسيعيد وأول كمية تم تصديرها عبر الميناء بلغت (80) الف برميل، وهناك العديد من الحقول النفطية في قطر ومنها(دخان والريان وكركرة وطبقات وغيرها)، ومن أهم شركات النفط القطرية هي شركة قطر للبترول والتي تملك رأس مال يقدر ب5 مليار دولار،ويبلغ متوسط إحتياطي النفط الخام في دولة قطر من العام (2005) إلى العام (2015) **حوالي** (25.4) مليار برميل وبمعدل إنتاج يبلغ (752) الف برميل يومياً (قطر للبترول التقرير السنوي،2014،47-53).

٤- الكويت:

تبلغ مساحتها (17.820) كم^2 يحدها من الشمال والشمال الشرقي العراق ومن الغرب والجنوب المملكة العربية السعودية وتطل على الخليج العربي من الشرق (الهيئة العامة للبيئة،2009،2).

إن أول حقل نفطي كويتي تم التنقيب عنه في منطقة برقان عام 1937 بناءاً على تقرير فني مقدم من (كوكس ورودس) من قبل شركة نفط الكويت المحدودة، وفي مطلع عام 1938 اكتشف حقل برقان (الكويت، 17،2014)، وفي عام 1946 تم تصدير الشحنة الأولى من النفط على متن الناقلة المسماة (جندي بريطاني) وبعد إكتشاف النفط وبكميات كبيرة أصبح النفط يمثل الممول الاساس للإقتصاد الكويتي ويغطي ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي (اضاءات،2013،4)، ومن اهم حقول النفط الكويتية هي(بحرة وبرقان والروضتان والرتقة وغيرها) من أهم الشركات النفطية المتمثلة (مؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت وغيرها) يبلغ متوسط إحتياطي النفط الخام لدولة الكويت من العام (2005) إلى العام (2015) حوالي (101.5) مليار برميل ومعدل إنتاج يبلغ (2632) مليون برميل (الوطنية، 22،2011).

٥- سلطنة عُمان:

تقع سلطنة عُمان في الزاوية الجنوبية الشرقية في شُبه الجزيرة العربية وتحدها من الجنوب الغربي اليمن ومن الشمال الغربي الإمارات ومن جهة الغرب المملكة العربية السعودية.

في عام 1937 أعطي إمتياز التنقيب عن النفط لشركة (تنمية نفط عُمان) التي كانت تحمل أسم (شركة العراق للنفط) وبعد البحث والتنقيب تم إكتشاف النفط بكميات تجارية لأول مرة في منطقة (جبال) شمالي عُمان عام 1962 وفي (نتيه) عام 1963 وفي (فهود)عام 1964،وصدرت اول شحنة من البترول العُماني (البلوشي،2013،389) ،ومن اهم حقول النفط هي(الغر ويبال وناطح والخوير) كما وتعد (شركة النفط العمانية) من اهم شركات النفط في سلطنة عُمان ويبلغ متوسط إحتياطي سلطنة عُمان من العام (2005) إلى العام (2015) حوالي (5.29) مليار برميل وبمعدل إنتاج بلغ (763.4) الف برميل يومياً.

ثالثاً: أهمية دول الخليج في السوق النفطية:

إن العلاقة بين دول الخليج والنفط هي علاقة مضطربة بعض الشيء، فهي تعتمد بشكل شبه تام على عوائده إذ لا تستطيع التخلي عن العوائد النفطية لحاجتها في إستكمال بناها التحتية المتطورة التي تتلائم مع مقتضيات العصر، ومن ناحية اخرى لاتستطيع الإعتماد على هذه العوائد المتقلبة لوضع خطط تنموية طويلة الامد، ومن الامور التي ساعدت على بدأ تنامي إقتصاديات دول الخليج هو إرتفاع أسعار النفط وخاصة بعد حظر النفط العربي عن أمريكا وبعض الدول الاوربية في حرب 6 أكتوبر من عام 1973 نتيجة دعمها لإسرائيل، وما زاد من أهمية دول الخليج في السوق العالمية إعلان الرئيس الأمريكي إن أي محاولة للسيطرة على دول الخليج يمثل تهديدا للمصالح القومية الأمريكية فضلاً عن الإحتياطي النفطي الكبير الذي تمتلكه هذه الدول (بن غيث، 2015، 1).

ويمكن تناول أهمية دول الخليج في السوق النفطية بالآتي:-

١- الموقع الجيوستراتيجي لدول الخليج وثروتها النفطية:- لدول الخليج أهمية بالغة عبر التاريخ لوقوعها على الطرق البحرية والبرية بين أوربا وآسيا وافريقيا، وتمتلك دول الخليج مجتمعة اكبر مورد للنفط الخام في العالم وإن أهم مايشغل دول الخليج هي أسعار النفط والعوائد النفطية المصدرة إذ إن للصادرات النفطية الفضل الأكبر في إيرادات هذه الدول كونها سلعة حيوية تمتلك قبول عالمي ولها تأثير على المستوى العالمي وإن أبرز مايميز هذه السلعة هو سيطرتها على نسبة

96% من قطاع المواصلات في العالم و (27%) من إمدادات القطاع الصناعي و9% من قطاع الكهرباء (الطائي، 2013، 15).

٢- العوامل الإقتصادية:- على الرغم من إن نمو الإقتصاد العالمي يتقلب فإن النفط الخليجي ما زال يشكل نسبة كبيرة من اقتصاديات الكثير من الدول العظمى إذ إن هناك علاقة طردية بين النفط والنمو فأي تطور في الدول الصناعية الكبرى سينعكس إيجاباً على النفط وبالتالي تستفاد الدول المنتجة للنفط من خلال تصدير كميات أكبر(الكعبي، 2008، 17-18.

رابعاً: تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على إقتصاد المملكة العربية السعودية للمدة (2005-2015)

١: تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية:

يصنف صندوق النقد الدولي إقتصاد المملكة العربية السعودية كواحد من بين الدول العشرين الكبرى إذ تنفرد بأمتلاكها حوالي 16% من احتياطي النفط في العالم وهو السبب في تربع عائدات النفط على عرش الإقتصاد السعودي إذ تشكل 50% من الناتج المحلي الإجمالي **(ج شاؤل،2)** والجدول الآتي يوضح أسعار النفط والناتج المحلي الأجمالي في السعودية:-

جدول(1)

أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية للمدة (2005–2015)

السنة	سعر برميل النفط الخفيف (دولار للبرميل)	سعربرميل النفط الثقيل (دولار للبرميل)	متوسط سعر برميل النفط (دولار للبرميل)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	النمو في الناتج المحلي%	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحا	نسبة الإيرادات النفطية الى الناتج المحلي %
2005	50.2	48.9	49.5	328.206	-----	152.269	46.3
2006	61.1	60.9	61	376.398	14.6	178.246	47.3
2007	68.7	66.7	67.7	415.687	10.4	195.374	47
2008	95.61	88.12	91.8	519.797	25	274.147	52.7
2009	61.38	60.25	60.8	429.098	-17.4	162.342	37.8
2010	77.82	75.56	76.7	434.666	1.29	218.994	50.3
2011	107.82	104.06	105.9	576.825	32.7	324.138	56.1
2012	110.22	108.32	109.2	727.307	26	349.720	48
2013	106.53	103.89	105.2	745.273	2.47	335.062	44.9
2014	97.18	93.68	95.4	752.460	0.96	302.225	40.1
2015	49.85	47.01	48.4	653.219	-13.1	164.238	25.1

من عمل الباحث بالاعتماد على:

١- نشرة الاحصاءات الإقتصادية للدول العربية ،صندوق النقد العربي للمدة (2005–2016)

٢- التقرير الاحصائي السنوي،منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك) للمدة (2010–2016).

يتضح من الجدول (1) إن سعر برميل النفط بلغ 49.5 دولار في العام 2005 منه (50.2) دولار للبرميل سعر النفط الخفيف و(48.9) دولار لبرميل النفط الثقيل، اما الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ في نفس العام (328.206) مليون دولار وبلغت الإيرادات النفطية (152.2) مليون دولار أي مايعادل (46.3%) من الناتج المحلي الاجمالي، ثم أخذ بعدها السعر بالأرتفاع إلى أن وصل (91.8) دولار في العام 2008 للبرميل منه (95.61) دولار لبرميل النفط الخفيف و(88.12) دولار لبرميل النفط الثقيل وتعزى هذه الزيادة إلى أسباب عديدة منها الازمة المالية التي أثرت بشكل كبير في السوق النفطية العالمية، فضلاً عن إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي (صندوق النقد العربي،2006 ،90)، الذي أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي إذ بلغت (274.1) مليون دولار اي بنسبة (52.7%) مما أدى إلى زيادة في الناتج وقد حققت المملكة أعلى مستوى

من الناتج المحلى الإجمالي على مدى السنوات الماضية فقد بلغ (519.797) مليون دولار، أما في العام 2012 ارتفع سعر النفط ليبلغ اقصاه إذ أصبح متوسط سعر برميل النفط (109.2) دولار للبرميل منه (110.22) دولار للبرميل للنفط الخفيف و(108.32) دولار للبرميل للنفط الثقيل ويعزى الإرتفاع إلى التوتر في المناطق العربية فضلاً عن_التباطؤ الإقتصادي العالمي والأزمة المالية في منطقة اليورو الأمر الذي ادى الى زيادة إيرادات النفط الى (349.7) مليون دولار مؤدية إلى زيادة واضحة في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ (727.307) مليون دولار، وأتجه سعر النفط بعدها للإنخفاض تدريجياً إلى العام 2015 إذ إنهار سعر برميل النفط بسبب تنامي مصادر الطاقة غير التقليدية في الولايات المتحدة فضلاً عن إنخفاض الطلب العالمي على النفط وإتباع المملكة العربية السعودية سياسة نفطية جديدة لإستعادة حصتها في السوق لتتصدر قائمة المصدرين للنفط الى الصين وإستطاعت أيضاً أن تغزو أسواق أوروبا (الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي،2015،13)، وبلغ متوسط سعر برميل النفط (48.4) دولار للبرميل منه النفط الخفيف بلغ سعره (49.85) دولار للبرميل والنفط الثقيل فقد بلغ سعره (47.01) دولار للبرميل، إذ إنخفضت نسبة مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي بنسبة (25%) بما يعادل (164.2) مليون دولار مما أثر بشكل واضح على الناتج المحلي الإجمالي إذ إنخفض نموه بنسبة (13.1%) أي بمقدار (653.219) مليون دولار.

٢: تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه في المملكة العربية السعودية:

تعد السعودية من الدول التي تمتاز بإرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وإرتفاع الدخل القومي نظراً لضخامة كميات انتاجها من النفط الخام والذي يفوق الـ ١٠ مليون برميل يومياً، إذ ساعد تنامي الطلب العالمي على النفط الخام بزيادة الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه بدرجة كبيرة، والجدول (2) يوضح أسعار النفط والدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في السعودية:-

جدول(2)

أسعار النفط ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والدخل القومي في المملكة العربية السعودية للمدة(2005-2015)

السنة	متوسط سعر النفط (دولار للبرميل)	الدخل القومي بالإسعار الثابتة (مليون دولار)	الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	متوسط دخل الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية (دولار)
2005	49.5	464.99	308.252	12.460
2006	61	479.09	359.874	14.160
2007	67.7	490.55	412.780	15.830
2008	91.8	523.42	491.503	18.380
2009	60.8	512.09	491.795	17.940
2010	76.7	535.25	518.893	18.470
2011	105.9	590.36	588.629	20.450
2012	109.2	621.45	698.772	23.690
2013	105.2	638.95	762.081	25.330
2014	95.4	663.86	787.483	25.500
2015	48.4	693.20	742.706.	23.550

من عمل الباحث بالاعتماد على

١- نشرة الاحصاءات الإقتصادية للدول العربية ،صندوق النقد العربي للمدة (2005-2016).

٢- التقرير الاحصائي السنوي،منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك)(2010-2016).

يتضح من الجدول (2) إن سعر النفط بلغ (49.5) دولار للبرميل في العام 2005، وبلغ الدخل القومي بالأسعار الجارية (308.252.7) مليون دولار أما متوسط نصيب الفرد منه فقد بلغ (12.460) دولار وبلغ الدخل القومي بالأسعار الثابتة (494.99) مليون دولار، مع إستمرار الزيادة في كل من الدخل القومي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية في الأعوام (2006 -2008) لكن في العام 2009 إنخفض كل من الدخل القومي بالإسعار الثابتة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالاسعار الجارية نتيجةُ

لإنخفاض سعر برميل النفط إذ بلغ (60.8) دولار للبرميل، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (17.940) دولار وبلغ الدخل القومي بالأسعار الثابتة (512.09) مليون دولار، أما الدخل القومي لم ينخفض بل إزداد ولكن بشكل طفيف نسبياً وإستقر عند (491.795) مليون دولار هذا يدل على إن الزيادة في الدخل القومي هي زيادة غير حقيقية ناتجة عن زيادة الأسعار، وبعدها إرتفع سعر النفط وبشكل طبيعي في الفتره (2010- 2014) فقد زاد كل من الدخل القومي بالأسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد منه والدخل القومي بالأسعار الثابتة إذ حقق الدخل القومي بالأسعار الجارية أعلى مستوى له فقد بلغ (787.483) مليون دولار كذلك الحال لمتوسط نصيب الفرد منه فقد حقق أعلى مستوى له فبلغ (25.500) مليون دولار ، أما في العام 2015 فقد إنهارت أسعار النفط بنسبة كبيرة مسجلة (48.4) دولار للبرميل ،وبالمقابل إنخفض الدخل القومي بالأسعار الجارية فقد بلغ (742.706) مليون دولار كذلك الحال بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فقد إنخفض إلى (23.550) دولار، أما الدخل القومي بالأسعار الثابتة فلم ينخفض بل حقق أعلى مستوى له منذ العام 2005 فقد بلغ (693.20).

خامساً: أثر تقلبات اسعار النفط على إقتصاد المملكة العربية السعودية للمدة (2005-2015):

إعتمدت الدراسة على المتغيرات الآتية:-

١- **المتغير المستقل (y)** : متوسط سعر برميل النفط الخليجي(السعودية، الأمارات، قطر) وسعر برميل النفط الخليجي (الكويت وعُمان) المصدر بالدولار الأمريكي .

٢- **المتغير التابع أو المعتمد** :الناتج المحلي الإجمالي (X1) والدخل القومي (X2) .

وكانت بيانات الدراسة كالآتي:-

جدول (3)

أسعار النفط والناتج المحلي للمملكة العربية السعودية للمدة(2005-2015)

السنة	Y	X1	X2
	أسعار النفط (دولار للبرميل)	الناتج المحلي (مليون دولار)	الدخل القومي (مليون دولار)
2005	49.5	328.206	308.252
2006	61	376.398	359.874

412.780	415.687	67.7	**2007**
491.503	519.797	91.8	**2008**
491.795	429.098	60.8	**2009**
518.893	434.666	76.7	**2010**
588.629	576.825	105.9	**2011**
698.772	727.307	109.2	**2012**
762.081	745.273	105.2	**2013**
787.483	752.460	95.4	**2014**
742.706	653.219	48.4	**2015**

المصدر من عمل الباحث بالإعتماد على برنامج ال(spss)

و قدرت معادلات إنحدار لمتغيرات الدراسة وكانت النتائج كالآتي :

١- أثر أسعار النفط السعودي على الناتج المحلي الإجمالي للمدة(2005-2015)

جدول(4)

أثر أسعار النفط السعودي على الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2005-2015)

النمإذج و المعادلات المقدرة	t Sig		F Sig	R^2	D.W	Park test
	A	β				
النموذج الخطي Y= 176.723 + 4.606X	0.230	220.0	0.022	0.459	0.326	ناجح
النموذج اللوغاريتمي التام 2 lnX3 0.6 + 3.520LnY =	0.009	0.03	0.03	0.425	0.329	ناجح
النموذج نصف لوغاريتمي للطرف الأيمن Y= -874.158+326.896 lnX	0.136	0.036	0.036	0.403	3110.	ناجح
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الأيسر X0.009 + 5.555LnY =	0.000	0.019	0.019	0.476	0.338	ناجح

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

لاختيار المعادلة الأمثل التي تمثل العلاقة بين متوسط سعر برميل النفط السعودي والناتج المحلي الإجمالي ، من الجدول أعلاه يلاحظ :

إن المعادلات جميعها إشارتها موجبة أي إن علاقتها طردية ، مما يعني إن زيادة متوسط سعر برميل النفط السعودي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع المنطق الإقتصادي ، ويلاحظ إن جميع المعادلات ذات معنوية في الاختبارات الإحصائية (T، F) ماعدا احصائية (α) حيث فشلت في اختبار(T) في النموذج الخطي البسيط والنموذج النصف لوغاريتمي للطرف الايمن، كما نلاحظ إن قيمة R^2 منخفضة في جميع النماذج وهذا يعني إن النماذج ضعيفة ولا تفسر العلاقة جيدا بين متوسط سعر النفط السعودي والناتج المحلي الإجمالي، أيضا نلاحظ إن الاختبار القياسي (دربن واتسن) لكشف الارتباط الذاتي فشل في جميع النماذج، وقد نجحت جميع النماذج في اختبار(**park test**) أي لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، وتحدث مشكلة الارتباط الذاتي

نتيجة إن قيم المتغير العشوائي التي تحدث خلال مدة زمنية ترتبط بقيم المتغير العشوائي التي تسبقها أو تلحقها وتظهر في بيانات السلاسل الزمنية بشكل أكبر من البيانات المقطعية ،لذلك لابدَّ من علاج المشاكل القياسية للوصول إلى نتائج واقعية ومنطقية لذلك تمَّ استخدام طريقة الإبطاء (Lagged variable) التي تقوم على التضحية بمشاهدة واحدة.

جدول(5)

أثر أسعار النفط السعودي على الناتج المحلي الإجمالي بعد التعديل للمدة (2005-2015)

النمإذج و المعادلات المقدرة	t Sig		F Sig	R^2	D.W	Park test
	A	β				
النموذج الخطي Y= 10.507+6.126X	0.896	000.0	0.000	0.862	1.656	ناجح
النموذج اللوغاريتمي التام 0.927 +LnY = 2.151 lnX	0.006	0.000	0.000	0.888	1.763	ناجح
النموذج نصف لوغاريتمي للطرف الأيمن Y= -1540.190+469.691 lnX	0.003	0.001	0.001	0.829	1.476	ناجح
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الأيسر X2 + 0.015.221LnY =	0.000	0.000	0.000	0.906	1.889	ناجح

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج(spss)

من الجدول أعلاه نلاحظ إنه بعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي أظهرت النتائج إنَّ المعادلات جميعها إشارتها موجبة أي إنَّ علاقتها طردية ، مما يعني إنَّ زيادة متوسط سعر برميل النفط السعودي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع المنطق الإقتصادي ، ويلاحظ إن المعادلات جميعاً ذات معنوية وناجحة في الاختبارات الاحصائية والاختبارات القياسية ما عدا احصائية (α) إذ فشلت في اختبار(T) في النموذج الخطي البسيط ، وقد اختيرت معادلة الإنحدار اللوغاريتمي للطرف الأيسر كونها الأفضل والأكثر تفسيراً للعلاقة بين متوسط سعر برميل النفط السعودي والناتج المحلي الإجمالي بحسب اختبارR^2 ، إذ إن التغييرات في متوسط سعر برميل النفط السعودي تفسر(90%) من التغييرات الحاصلة في (الناتج المحلي الإجمالي) و(10%) على عوامل أخرى غير داخلة في النموذج لكونها خارج نطاق الدراسة، وأظهرت نتائج النموذج بإن قيمة (F) معنوية إذا كانت قيمتها (0.000) وهي أقل من(0.05) وهذا يعني إن

النموذج المستخدم في تحليل العلاقة بين متوسط سعر برميل النفط السعودي والناتج المحلي الإجمالي يتحلى بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل ، مما يعني إن متوسط سعر برميل النفط السعودي يؤثر بشكل معنوي في الناتج المحلي الإجمالي السعودي ، أما اختبار (Durbin–Watson) فإن قيمته كانت (1.889) وهذا يعني عدم وجومشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار (park test) أي إن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين ، أما في مجال التحليل الإقتصادي للنموذج المدروس فقد بلغ معامل الإنحدار (0.012) ويشير بوضوح إلى إن زيادة متوسط سعر برميل النفط السعودي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنه سوف يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.012) مليون دولار، إذ إن زيادة متوسط سعر برميل النفط السعودي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي

الإجمالي ومن ثمَّ زيادة النمو الإقتصادي .

٢- أثر أسعار النفط السعودي على الدخل القومي للمدة(2005–2015)

جدول(6)

أثر أسعار النفط السعودي على الدخل القومي للمدة (2005-2015)

النمإذج و المعادلات المقدرة	t Sig		F Sig	R^2	D.W	Park test
	α	β				
النموذج الخطي Y = 241.085+ 4.028 X	.1800	770.0	0.077	0.308	0.313	ناجح
النموذج اللوغاريتمي التام 0.578 lnX+LnY = 3.782	0.014	0.075	0.075	0.233	0.329	فاشل
النموذج نصف لوغاريتمي للطرف الأيمن Y= -672.226+ 284.5521nX	0.349	0.103	0.103	0.268	.2760	ناجح
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الأيسر LnY = 5.647+ 0.008 X	0.000	0.058	0.058	0.344	0.365	ناجح

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss)

لاختيار المعادلة الأمثل التي تمثل العلاقة بين متوسط سعر برميل النفط السعودي والدخل القومي ، من الجدول أعلاه يلاحظ :

إن المعادلات جميعها إشارتها موجبة أي إن علاقتها طردية ، مما يعني إن زيادة متوسط سعر برميل النفط السعودي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وهذا يتفق مع المنطق الإقتصادي ، ويلاحظ إن جميع المعادلات غير معنوية في الاختبارات الإحصائية (T، F) ماعدا احصائية (α) حيث نجحت في اختبار(T) في النموذج اللوغاريتمي التام والنموذج النصف لوغاريتمي للطرف الايسر، كما نلاحظ إن قيمة R^2 منخفضة في جميع النماذج وهذا يعني إن النماذج ضعيفة ولا تفسر العلاقة جيدا بين متوسط سعر النفط السعودي والدخل القومي، أيضا نلاحظ إن الاختبار القياسي (دربن واتسن) لكشف الارتباط الذاتي فشل في جميع النماذج، وقد نجحت جميع النماذج في اختبار(**park test**) ما عدا النموذج اللوغاريتمي التام حيث فشل في الاختبار أي إن النماذج لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين إلّا في هذا النموذج.

للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي وكانت النتائج كالآتي :

جدول(7)

أثر أسعار النفط السعودي على الدخل القومي بعد التعديل للمدة (2005-2015)

النمإذج و المعادلات المقدرة	t Sig		F Sig	R^2	D.W	Park test
	α	β				
النموذج الخطي Y = 11.425+ 6.445 X	.9250	020.0	0.002	0.728	1.346	ناجح
النموذج اللوغاريتمي التام 0.989lnX+LnY = 1.923	0.046	0.001	0.001	0.752	1.567	ناجح
النموذج نصف لوغاريتمي للطرف الأيمن Y= −1657.375+ 502.5471nX	0.008	0.002	0.002	0.729	341.1	ناجح
النموذج النصف لوغاريتمي للطرف الأيسر LnY = 5.217+ 0.013 X	0.000	0.001	0.001	0.765	1.487	ناجح

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج(spss)

من الجدول أعلاه نلاحظ إنه بعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي أظهرت النتائج إن المعادلات جميعها إشارتها موجبة أي إن علاقتها طردية ، مما يعني إن زيادة متوسط سعر برميل النفط السعودي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وهذا يتفق مع المنطق الإقتصادي ، ويلاحظ إن المعادلات جميعاً ذات معنوية وناجحة في الاختبارات الاحصائية والاختبارات القياسية ماعدا احصائية (α) حيث فشلت في اختبار (T) في النموذج الخطي البسيط، وقد اختيرت معادلة الإنحدار اللوغاريتمي للطرف الأيسر كونها الأفضل والأكثر تفسيراً للعلاقة بين متوسط سعر برميل النفط السعودي و الدخل القومي بحسب اختبار R^2 ، إذ إن التغييرات في متوسط سعر برميل النفط السعودي تفسر(76%) من التغييرات الحاصلة في (الدخل القومي) و(24%) على عوامل أخرى غير داخلة في النموذج لكونها خارج نطاق الدراسة.

أظهرت نتائج النموذج بإن قيمة (F) معنوية إذا كانت قيمتها (0.001) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المستخدم يتحلى بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض

التخطيط والتنبؤ للمستقبل ، مما يعني إن متوسط سعر برميل النفط السعودي يؤثر بشكل معنوي في الدخل القومي في السعودية ، أما اختبار (Durbin–Watson) فإن قيمته كانت (1.487) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار (park test) أي إن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، أما في مجال التحليل الإقتصادي للنموذج المدروس فقد بلغ معامل الإنحدار (0.013) ويشير بوضوح إلى إن زيادة متوسط سعر برميل النفط السعودي بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى على حالها فإنه سوف يسهم في زيادة الدخل القومي بمقدار (0.013) مليون دولار.

الإستنتاجات:

١- تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر إحتياطي نفطي من بين دول الخليج العربي وتتصدر دول الخليج بأكبر كمية إنتاج للنفط الخام.

٢- يُعد القطاع النفطي المحدد الأساسي للنمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية إذ يساهم القطاع النفطي بنسبة (47%) من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة أي مايقارب النصف، مما جعلها تتأثر بشكل واضح بالتقلبات الحادة في أسعار النفط .

٣- عدم تأثر الدخل القومي للمملكة العربية السعودية بتقلبات أسعار النفط إلا في العام 2015 فقد كان هناك أثر واضح للتقلبات، وهذا يدل على أن عائدات النفط لم تكن تشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي للمملكة ولكن بمرور الزمن ومع الزيادة التدريجية لأسعار النفط من العام 2010 وخاصة العام 2012 وماقابلها من زيادة في إيرادات النفط ساهمت في رفع الدخل القومي بشكل واضح، مما أثر على الدخل القومي في العام 2015 عند إنخفاض أسعار النفط نتيجة لإنخفاض الإيرادات النفطية.

الإستنتاجات القياسية:

إن جميع المعادلات ذات إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية بين متوسط سعر برميل النفط السعودي وبين كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي أي إن أي إرتفاع في أسعار النفط سوف يقابلهُ إرتفاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي والعكس صحيح.

الإستنتاجات الإحصائية:

إن زيادة متوسط سعر برميل النفط السعودي بمقدار دولار واحد مع ثبات العوامل الأُخرى على حالها سوف يسهم في مايلي :-

١- زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار(0.012) مليون دولار أي إن زيادة متوسط سعر برميل النفط سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٢- زيادة الدخل القومي بمقدار (0.01) مليون دولار، أي إن زيادة متوسط سعر برميل النفط يؤدي الى زيادة الدخل القومي.

المقترحات

١- تنويع مصادر الدخل دون الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال:-

أ- تطوير وتنمية رأس المال البشري.

ب- دعم عمليات تنويع الإنتاج وإنشاء قواعد صناعية لهذا الغرض .

ت- تنمية ودعم القطاع الخاص من أجل إن يساهم في التقدم التكنولوجي واستخدام التكنولوجية وتقليل اعتماده على عوامل الإنتاج وكثافته.

٢- تشجيع الإستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعها للتوسع وإنتاج سلع عالية الكفاءة لغرض منافسة السلع المستوردة لغرض تقليل إستيراد السلع البسيطة.

٣- الاعتماد على موارد البلد الذاتية المتأتية من شركات النفط الوطنية وتنمية هذه الشركات بشكل اكبر لرفع كفائتها إلى اعلى المستويات.

٤- تقليل الإستهلاك المحلي لمصادر الطاقة، والعمل على تطوير الطاقة البديلة وإستهلاكها بدلاً من النفط المهدد بالنضوب، الأمر الذي يوفر كميات نفطية كبيرة معدة للتصدير.

٥- العمل على توزيع الإستثمار والتنمية على جميع مناطق المملكة العربية السعودية وبالتوازن لتحقيق التنمية الشاملة.

٦- بناء علاقات إستراتيجية مميزة وشركات إقتصادية طويلة المدى من أجل خلق مناخ مناسب للإستثمار الوطني والأجنبي وجذب الخبرات والأيدي العاملة الكفوءة

المصادر :

١- اضاءات، 2013، نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية،مجلة الكويت، السلسلة الخامسة، العدد6.

٢- بالخضر، عقبة، 2013، اهم التعديلات القانونية في العمل البترولي للشركات الاجنبية من أجل تحقيق قيمة إقتصادية مضافة اكبر(قطاع الطاقة الإماراتي نموذجا)، باحث في إقتصاديات البترول وعضو في الجمعية الجزائرية للشباب المثقف، الجزائر، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 63-64.

٣- بوعلام، العربي، 2011، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار بطريقة ECM، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع الإقتصاد القياسي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.

٤- التقرير السنوي لمؤسسة قطر للبترول، 2014، دولة قطر.

٥- رويجع، السعيد، 2012، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الإقتصاد الجزائري 1970-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.

٦- الطاقة والتعاون العربي، 2014، الورقة القطرية- دولة الكويت، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، ابو ظبي الأمارات.

٧- غيث د.ناصر،2015، دول الخليج وسوق النفط : المسارات المستقبلية والبدائل، www.rawabet.com/archives7248.

٨- الكعبي، طلال دهراب، 2008، أسباب إرتفاع أسعار النفط والاثار الإقتصادية المترتبة عليها، قطاع المعلومات ادارة البحوث والدراسات، الكويت.

٩- مباني، عبدالمالك، 2007، الإقتصاد العالمي للمحروقات- النفط والغاز الطبيعي- دراسة تحليلية استشرافية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر.

١٠- مخلفي، د. امينة، 2013، مدخل إلى الإقتصاد البترولي(إقتصاد نفط)، الجزء الأول، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، الجزائر.

١١- صندوق النقد العربي التقرير،2005-2015،التطورات في مجال النفط والطاقة.

١٢- الوطنية ، 2011، رحلة عبر الزمن(شركة البترول الوطنية الكويتية)، مجلة شركة البترول الوطنية الكويتية ،المجلد الثاني والثلاثين، شركة النظائر ،شركة البترول الوطنية الكويتية، الكويت.

١٣- تقرير إرشيف الميزانية العامة، وزارة المالية السعودية،شؤون الميزانية العامة، المملكة العربية السعودية،2015.